نحو المثنى والمنسوب وغيره فإنّه تشبّث بشكل ما بأنّها كلمة، وراح يستقصي الحجج المبرّرة لذلك. وفي الحقيقة فإننا إذا تأمّلنا احتجاج الرضيّ فهمنا سبب تمسّكه بمصطلح كلمة رغم ما يوقعه ذلك فيه من تناقض ظاهري.

ويعود ذلك إلى تمسّكه بالفصل المنهجي بين مجالين من مجالات الدراسة النحوية هما الإعراب من ناحية والتصريف من جهة أخرى. ويدل على هذا التأويل بالإضافة إلى ما ذكرنا ما صدّر به مقدمة شرح الشافية التي يحيل إليها. حيث نلاحظ أنّه يتّخذ منها ومن شرح الكافية نموذجا ومثالا على التمييز المنهجي بين هذين المجالين دون أن يغفل عن الإشارة إلى شدّة اتصالهما وكونهما من جنس واحد.

يقول:

«فقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف والخط وأبسط الكلام في شرحها كما في شرح أختها بعض البسط، فإن الشراح قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب وهذا مع قرب التصريف من الإعراب في مساس الحاجة إليه ومع كونهما من جنس واحد بعيد من الصواب» [1]. ويدعم هذا الفرض أيضا شرحه لحدّ التصريف الذي أورده ابن الحاجب.

يقول الرضيّ «أقول: قوله بأصول يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات...

قوله: أبنية الكلم... المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها، هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتّبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه، فرجل على هيئة وصفة يشاركه فيها عضُد وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم، وأمّا الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء، فرجلٌ ورجلاً ورجلٍ على بناء واحد، وكذا جملٌ على بناء ضَرَبَ لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه

---

1 الاستراباذي شرح الشافية ج 1 ص 1.